المضاف اي وضع المقدمة في كذا فلا يلزم ظرفية الشيء لنفسه لا فايدة في ذكرها الا الاطناب المراد من
الاطناب معناها اللغوي اعني التطويل والكلام من قبيل التعليق بالمح كما قيل في قوله تعالى لا يذوقون فيها الموت
الا الموتة الاولى تنبيه عن الابانة والظهور لعطف تفسيري وفي العبارة اشعار بان مدار تركيب الفصاحة على
الظهور كما ذكر صاحب الكشاف في المفصل واما كون معناها نفس الظهور ففيه تردد لان المفهوم من الصحاح عدم الجزم
في ذلك حيث قال فصح الاعجمي بالضم فصاحة حادت لغته حتى لا يلحن وافصح الاعجمي اذا تكلم بالعربية وافصحت الشاة
اذا انقطع لبنها وخلص لبنها وقد افصح اللبن اذا ذهب اللباء عنه وافصح الصبح اذا بدا ضوءه وكل واضح
مفصح وافصح الرجل من كذا اذا خرج منه ثم كلامه وقول الشارح وافصح به اي صرح يدل على ان المعنى اللغوي امر
وجودي وهو الظهور وفي التفسير الاول اشارة الى ذلك ايضا حيث قدم الامر الوجودي وهو اطلاق اللسان و
اخر العدمي اللازم له فايراد الفاضل المحشي هذا المعنى في موضع اثبات ان المعنى اللغوي الامر العدمي محل نظر
الا ان يجعل وخلصت عطفا تفسيريا للاطلاق بقرينة السياق وكلام الشارح في شرح المفتاح يشعر بان معناه
الامر العدمي حيث قال في تفسير الفصاحة هو من قولهم فصح العجمي اذا خلصت لغته من اللكنة فحادت ولم يلحن واصله من
فصح اللبن اذا اخذت رغوته فذهب لباؤها يوصف بها المفرد ذكر في المختصر ان المراد بالمفرد ما يقابل الكلام وفيه تامل
لان المصنف صرح بان البلاغة يوصف بها الاخيران فقط وعدم اتصاف المركب التقييدي بالبلاغة محل تردد ثم ان
الفاضل المحشي رد التاويل في جانب المفرد بلزوم الاحتياج ح في تعريف فصاحة المفرد الى قيود اخر تخيل بدونها فاختار
التاويل في جانب الكلام واورد عليه ان المفرد يتناول الاعلام المركبة مع جواز اشتمالها على تنافر الكلمات كامدحه امدحه
اذا سمي به فالاحتياج المذكور باق ويمكن ان يقال لا نسلم ان امدحه امدحه اذا سمي به كان كل من جزئيه كلمة حتى يوجد فيه
تنافر الكلمات بل كل منها بمنزلة حروف المباني عند المحققين اذ لا يقصد به في هذا الموضع معنى اصلا وقصيدة
فصيحة في النظم القصيدة ماخوذة من القصد لان الشاعر يقصد تحريرها وتهذيبها والتاء على ما عرفت في
نظايره من الوجهين او من القصيدة وهو النحو السهم الذي ينقصد اي ينكسر اذا اخرج من قصبته سمنوها به كما
يستعار السهم للكلام الجزل الفصيح والفت للردي منه والتاء للوحدة وقيل القصيدة من اقصدت الكلام

اي اقتطعت وقيل لا يسمى الابيات قصيدة حتى تكون عشرة فما فوقها وقيل حتى تجاوز سبعة وما دون ذلك قطعة
كاتب فصيح الكتابة يقال في العرف لانشاء النثر والشعر للنظم ولم يسمع كلمة بليغة قيل عليه الدليل لا يطابق الدعوى
اذ لا يلزم من عدم وصف الكلام عدم وصف المركب التقييدي واجيب بان المراد بالكلمة ما يقابل الكلام ولو مجازا
بقرينة السياق فيتناول المركبات التقييدية واعلم انه لما كانت الفصاحة اه توطئة لدفع الاعتراض الذي
ذكره بقوله وح لا يتوجه الاعتراض الا ان الانسب ح ان يذكر قوله وكذا كانت البلاغة الى قوله وكان كل من
الفصاحة والبلاغة اه في حيز الشرط قرينا للشرط الاول ويقول في الجواب جزم المصنف بان الفصيح كذا والبليغ
كذا كما لا يخفى ثم هذه المقدمة هي التي بنى عليها الشارح الحكم بالتسامح في تفسير الفصاحة بالخلوص وهو المناسب للمعنى
اللغوي الذي ذكره الشارح فان تم الدليل ثم ان المراد بالقوانين القوانين اللغوية والصرفية والنحوية لا البيانية
والمراد بالجريان على القوانين عليها افرادا وتركيبا فلا يكون فيه مخالفة القياس ولا ضعف التاليف ولو ادرج الجريان على
القوانين في كثرة الاستعمال لكان انسب بقوله وقد علموا حيث اقتصر فيه على كثرة الاستعمال وقد علموا ان الالفاظ اه قيل لا
بد ان يضم الى قوله وقد علموا وعلم المصنف ايضا لان علمهم لا يكون سببا لجزم المص ولا احتياج الى ذلك لدخول المص في
الجماعة وقد تسامح في تفسير الفصاحة بالخلوص فقيل عنه رحمه الله ان وجه كون الخلوص لازما غير محمول لكون الفصاحة وجودية
والخلوص عدميا فلا يصح ان يق الفصاحة هي الخلوص وان صح ان الفصيح هو الخالص وانما استقام في الجملة
لقصد المبالغة وادعاء كونها نفس الخلوص ورده الشريف بان هذا الوجه يقتضي عدم صحة التعريف لامتناع التعريف
بالمباين على ما هو المشهور والدعوى المذكورة لا يلتفت اليها في التعريفات ولجواز صدق العدميات على الوجوديات
كما في قولك البياض لا اسود ويمنع وجودية الفصاحة بل كونها عبارة عن الخلوص انسب بالمعنى اللغوي واجيب عن
الاول بان كتب الادباء مشحونة بالتعريف بالمباين لاغراض منها تعريف علم المعاني بالتتبع كما في المفتاح والمعترض ايضا
من المتفقين على جوازه وعن الثاني بان مراد الشارح نفي الحمل التفسيري فلا شك في عدم جواز حمل العدمي على الوجودي
بطريق التفسير وبان للشارح ان يقول انا اردت بالوجودي الموجود وبالعدمي المعدوم لا ما حول السلب جزءا من مفهومه ولا
شك ان المعدوم لا يصح حمله على الموجود لاقتضاء الحمل الاتحاد في الوجود على ان فيما ذكره من المثال مناقشة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)